

اللجنة دعت وزراء الكهرباء والنفط والبلدية والأشغال والتجارة وكل الجهات المعنية الغانم: وجهنا الدعوة لـ 49 نائباً لحضور اجتماع تعديل قانون المناقصات الأربعة المقبل



مرزوق الغانم

أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب مرزوق الغانم ضرورة حضور جميع النواب والوزراء وكل الجهات التي يهيمها الاستماع لأرائها بشأن قانون تعديل قانون المناقصات المركزية الاجتماع الموسع الذي ستعقده اللجنة الأربعة المقبل حتى يدلوها بدلهم ويبدووا ما لديهم من ملاحظات بشأن القانون حتى يصدر بشكل متكامل.

وقال الغانم ان الدعوة وجهت الى الـ 49 نائباً وكل الجهات

الحكومية رغم انه سبق ان تمت دعوتهم قبل اقرار القانون في الماداة الاولى، لكننا اليوم لم نترك لاحد عذراً بعد وان وجهنا الدعوات الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفتها المسؤول عن لجنة المناقصات المركزية، ووجهنا الدعوة ايضا الى وزير الكهرباء ووزير النفط ووزير البلدية ووزير الأشغال ووزير التجارة وكل الجهات المعنية، مشيراً الى ان الدعوات وجهت ايضا الى كل من الجهات المعنية في القطاع الخاص من دون

استثناء.

وتمنى ان يحضر اكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس للمشاركة في مناقشة التعديلات، وان يتحمل كل نائب ووزير او جهة سواء كانت حكومية او مدنية مسؤولياتهم تجاه هذا القانون المفضل، حتى نخرج بقانون يرقى الى طموحات الشعب الكويتي، مشدداً على ضرورة المشاركة الفعالة من خلال الحضور الى اللجان التي تعتبر مطبخ المجلس وليس فقط الادلاء بالملاحظات والانتقادات

اثناء الجلسة.

واضاف: اهيب بالاخوة الزملاء حضور الاجتماع وان يقرأوا القانون قبل حضورهم حتى نستفيد من آرائهم وتعديلاتهم، مؤكداً في الوقت ذاته انه لم يعد امام الوزراء اي عذر لأن يقولوا إننا لم نستمع لهم.

وبين الغانم ان اللجنة ستناقش الاحد المقبل قانون التقاعد المبكر، كما ستجتمع اللجنة المشتركة مع اللجنة التشريعية لمناقشة الكوادر والزيادات الاثني المقبل.

استقبل السفير عزام الصباح السعدون يهنئ نظراءه في جزر القمر والبحرين والجزائر وباكستان



الرئيس أحمد السعدون مستقبلاً سفيرنا لدى مملكة البحرين عزام الصباح

أعمال المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت وعلى استضافة من لهذه الدعوة التي كان لها اطياف الأثر في نجاح أعمال هذا المؤتمر وما انتهى اليه من توصيات تأمل ان تحقق الأهداف المرجوة منه داعين المولى عز وجل ان تتضافر جهودنا في قادم الأيام ليعم الخير والازدهار..

كما بحث السعدون ببرقيته شكر لرئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية عبدالعزيز زيارى ورئيس الجمعية الوطنية في جمهورية باكستان الإسلامية د. فهميدا ميرزا جاء في نص البرقية «تلقيت بمزيد التقدير رسالة التهنئة التي عبرتكم فيها عن مشاعركم الصادقة بمناسبة حصولي على ثقة اخواني الأعضاء واختياري رئيساً لمجلس الأمة الكويتي، وإني إذ أتقدم لكم بخالص الشكر، لأؤكد حرصاً على المضي قدماً نحو تعميق وتوطيد العلاقات التي تربط بين مجلس الأمة الكويتية ومجلسكم الموقر..»

من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة احمد السعدون في مكتبه ظهر امس سفيرنا لدى مملكة البحرين عزام الصباح.

بعث رئيس مجلس الأمة احمد السعدون ببرقية لشكر لظهيره رئيس البرلمان في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية حامد برهان.

وقال السعدون في برقيته: «تلقيت بمزيد من التقدير رسالة التهنئة التي عبرتكم فيها عن مشاعركم الصادقة بمناسبة حصولي على ثقة اخواني الأعضاء واختياري رئيساً لمجلس الأمة، وإني إذ أتقدم لكم بخالص الشكر، لأؤكد حرصاً على المضي قدماً نحو تعميق وتوطيد العلاقات المتميزة الوثيقة التي تربط بين مجلسنا وشعبنا الشقيقين، كما أنني ليسعدني والكويت تحنفي هذه الأيام بذكرى عيد الاستقلال المجيد أن أجزى لكم خالص الشكر والامتنان على ما أبدتكموه من صدق مشاعركم الطيبة تجاه الكويت، متمنياً لكم كل سؤدد وتوفيق ولبلدكم الشقيق كل تقدم وازدهار..»

من جانب آخر، بعث السعدون ببرقية شكر لرئيس مجلس النواب في مملكة البحرين خليفة بن أحمد الظهري جاء في نص البرقية: «بمزيد الود والتقدير، تلقيت رسالتكم والأخوة أعضاء وفد مجلسكم الموقر عن صدق مشاعركم الكريمة بعد انتهاء

هايف: إلغاء تسجيل «الجمعة» جزء من الرقابة التي كنا نطالب بها المناور: «العدالة» ترى أن خطوات وزير الأوقاف إيجابية وإن كانت لم تحقق جميع المطالب

الذي قدمه 36 نائباً بتخليط العقوبة على المتطاولين على السذات الإلهية أو الرسول ﷺ وأصحابه وزوجاته وسبعرض في الجلسة القادمة.

من جانبه قال النائب محمد هايف أن إلغاء تسجيل خطب الجمعة جزء من الرقابة التي كنا نطالب بها ومازلنا ننتظر الكثير.

الاستجوابات واردة، لكن تبقى الغاية الأساسية التي التامت عليها الأغلبية، مشيراً الى ان الجميع يضحى من أجل إنجاز الأولويات المتفق عليها.

وبسؤاله عن مدى رضا كاتلة العدالة عن الخطوات التي اتخذها وزير العدل وزير الأوقاف قال المناور ان تلك الخطوات ايجابية وان كانت لم تحقق جميع المطالب، لكن الرجل تعامل بمسؤولية ووافق على كثير من مطالبنا، اما فيما عدا ذلك فيطرح في وقته.

وأشار الى ان اللجنة التشريعية اقرت القانون

أكد النائب أسامة المناور ان كتلة الأغلبية قد تختلف على توقيت تقديم الاستجوابات او محاورها، الا انها متوافقة على موضوع الاولويات التي يستفيد منها الوطن والمواطن.

وقال المناور في تصريح صحافي ان هناك فكرة عامة شائعة بان الاستجوابات المزمع تقديمها ستشقي النظام كتلة الأغلبية وان الكتلة سينفطر عقدها بسبب هذه الاستجوابات، مشيراً الى انه لو كان هناك اختلاف او خلاف في موضوع الاستجوابات من حيث توقيتها او محاورها، ولو كان لكل تيار او كتلة داخل الكتلة رأي معين فمن المؤكد ان الكتلة لن تختلف في موضوع الاولويات.

وأوضح المناور ان موضوع الاولويات هو اساس التناهم كتلة الأغلبية في الأساس، وسن تشريعات يستفيد منها الوطن والمواطن وتمسه في حياته اليومية بصورة مباشرة.

واكد المناور ان ذلك ليس بتصريح استيقافي، لكن مسألة الاختلاف في



أسامة المناور



محمد هايف

بما لا يخل بالحقوق المكتسبة للمعلم «التعليمية» تمهل «الخدمة المدنية» أسبوعين لوضع تصور لتنفيذ كادر المعلمين كما صدر

الامر، وكان عليه ان يطبق القانون على نفسه قبل ان يطبقه على الغير.

وقال الداهوم: ان اللجنة بحثت مع المسؤولين في وزارة التربية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي مشروع جامعة جابر واستمعت في هذا الصدد لكل الآراء المتعلقة بهذا المشروع الجوي وستواصل بحثه في اجتماعات أخرى.

وفي موضوع آخر، قال الداهوم ان رئيس لجنة التجاوزات وإزالة التعديتات في مجلس الوزراء يتعدى على أسلاك الدولة ويأخذ توسعات غير قانونية، وهذه التوسعات خارج التنظيم وسجلت بحقه عدة مخالفات، مشيراً الى انه الآن لم يتخذ بحقه اجراء.

وأضاف الداهوم اننا سوف نسال الوزير المختص اذا لم يتخذ بحق رئيس اللجنة اجراء ونحن لا نقبل مثل هذا

أمهلت اللجنة التعليمية ديوان الخدمة المدنية أسبوعين لوضع تصورات حول تنفيذ قانون كادر المعلمين كما صدر دون الإخلال بحقوق المعلمين المنصوص عليها في القانون.

وقال مقرر اللجنة النائب بدر الداهوم ان اللجنة اجتمعت أمس مع ممثلين عن الديوان وجمعية المعلمين والفتوى والتشريع لبحث العقبات المتعلقة بقانون كادر المعلمين وحقوق المعلم المنصوص عليها في القانون، مشيراً الى ان اللجنة استمعت الى مختلف الآراء ومنحت ديوان الخدمة مهلة اسبوعين لوضع تصورات بشأن العقبات التي تعترض تنفيذ القانون وبما لا يخل بالحقوق المكتسبة للمعلم.



بدر الداهوم

اجتماع مع ممثلي «التأمينات» لبحث التقاعد المبكر الأحد المقبل لاري: «المالية» أنجزت قانون صندوق دعم المشروعات الصغيرة



أحمد لاري

أنجزت اللجنة المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون بشأن انشاء الصندوق الوطني للتنمية (صندوق دعم المشروعات الصغيرة) ويهدف الى توفير فرص عمل للشباب على ان تكون الدولة داعمة وحاضنة لهذه المشروعات وتوفر لها الاراضي والدعم المالي على هيئة قروض.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري ان اللجنة عقدت اجتماعها الخامس عشر لبحث الاقتراح بقانون بشأن انشاء الصندوق الوطني للتنمية (صندوق دعم المشروعات الصغيرة) بحضور رئيس مجلس ادارة البنك السعودي عبدالحسن يوسف الحنيف ومدير الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار أسامة الفريح.

واوضح لاري ان هذا الصندوق يهدف الى دعم المشروعات للمواطنين ولشركات ذات الدخل البسيط بحيث توفر الدولة قروضا ميسرة والاراضي وتساهم بجزء من هذا المشروع وتحاول ان تشرف على هذه المشاريع مع اعطاء المشورة لاصحابها.

وبين ان من ضمن الشروط المطلوبة للمتقدم بمثل هذا المشروع للدخول في الصندوق ان يكون عمره من 25 الى 45 عاما وان يكون من ذوي الدخل المحدود او المتوسط وان تكون هناك دراسة جدوى، وهناك استثناء بالسمخ للموظفين.

وقال ان الدولة ستخصص ملايين متر مربع اضافة الى 10٪ من المناطق الزراعية والصناعية

كبدية لهذا المشروع، مشيراً الى ان المشروع كلما كان يوفر فرص عمل اكبر للمواطنين كلما كان له الاولوية، او اذا كان يحقق قيمة مضافة الى الاقتصاد الكويتي او استخدام اكثر للمنتجات المحلية فذلك يكون له الاولوية.

ويتكون الصندوق من مجلس الادارة المكون من 7 اشخاص متفرغين ومجلس استشاري مكون من 9 خبراء منهم عالمين و4 محليين لتقييم اداء المشروع تقييماً سنوياً، كما ان هناك لجنة تظلمات تتبع مجلس الادارة وصالة لانجاز المشاريع بدون الدخول في الروتين الحكومي، ودعم للصادرات والواردات واعفائها من الرسوم.

وزاد ان الهدف ان تكون الدولة حاضنة للمشروع وترعا

المسلم تحريك مسالة الحمود من عدمها يعتمد على أداء الوزارة إزاء ملف الحريات والتعسف ضد المواطنين الطبيبائي: استجابي لوزير الداخلية لم يعد ملحاً



د.فيصل المسلم



د.وليد الطبيبائي

أكد النائب د.وليد الطبيبائي ان توقيت استجابته للنائب الأول وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لم يعد ملحا وان كانت هناك قضايا ومحاور تستحق المسالة.

وقال الطبيبائي في تصريح للصحافيين: ان اطلاق سراح نهار الهاجري وجهوزية قانون الحبس الاحتياطي يمنحه صفة الاستعجال في الجلسة المقبلة عالجا بعض محاور الاستجواب الذي كنت سآقدمه، ولكن هناك محاور تستحق المسالة.

وبين الطبيبائي ان كتلة الأغلبية ستراجع الاستجواب الذي سآقدمه، وساستمع الى رأيهم، وعموما استجابي لم يزل قائما.

من جانبه، أكد النائب د.فيصل المسلم ان تحريك مسالة وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود من

«التحويلات» تجتمع اليوم مع السفراء

أكد رئيس لجنة التحقيق في التحويلات الخارجية البرلمانية النائب د.فيصل المسلم ان اللجنة ستجتمع اليوم الاثني مع السفراء عبدالله مراد وخالد الدويسان وضرار الرزوقي الذين كانوا معتمدين في واشنطن ولندن وجنيف، مشيراً الى ان الاجتماع سيكون مفصلياً وهاما.

عرض المساءلات السياسية عليها دون الإلزامية بقرارها متى ما رأى أي نائب رغبته في التقديم منفرداً، مشدداً على ان كتلة الأغلبية البرلمانية هي كتلة تنسقية اتفقت مكوناتها على الجانب التشريعي وقضايا التنمية في البلاد.

وأكد المسلم ان الالتزام بالانتماء لكتلة الأغلبية كان موقف كتلة الأغلبية من رغبة كتلة التنمية والإصلاح

اعدها او توقبت تقديمها بعتدانا بشكل كلي على أداء الوزارة إزاء ملف الحريات والتعسف وتفتيق التهم للمواطنين.

وقال المسلم في تصريح صحافي يوم امس انه أيا كان موقف كتلة الأغلبية من رغبة كتلة التنمية والإصلاح

انتقد وزير المالية وأكد إرسال تعديلات عدة على الميزانية عبدالصمد: سبب تأخر إقرار الميزانية العامة للدولة تحميله الحكومة لإرسالها الميزانية غير مكتملة

يعني ان الحكومة سترسلها لاحقاً لتضم الى الميزانية غير المكتملة.

وأمس اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع قيادات الهيئة العامة للشباب والرياضة لمناقشة ميزانية الهيئة وهذا وقد بلغت المصروفات المقدرة عن السنة المالية 2013/2012 مليغا وقدره 96 مليوناً و 103 آلاف دينار بزيادة قدرها 8 ملايين و 14 ألف دينار عن العام الماضي.

كما بلغت الإيرادات المقدرة عن نفس السنة 600 ألف دينار وهي نفس الإيرادات المعتددة في العام الماضي.

أما بخصوص عدم اعتماد الميزانية من قبل مجلس الإدارة قبل إرسالها الى وزارة المالية استناداً للبلد 8 من المادة 6 لقانون 42 لسنة 1992 فأشار المختصون بالهيئة الى أن مجلس الإدارة قام بتفويض رئيس الهيئة باعتماد الميزانية

بمراكز الشباب وذلك كإيرادات للهيئة وقد أفادت الهيئة بان هناك توجهاً لخصخصة كرة القدم فقط أما باقي الأندية فليس عليها اقبال.

كما ناقشت اللجنة إمكانية رقابة ديوان المحاسبة على الأندية الرياضية وقد أفاد المختصون بالهيئة بأنه يمكن رقابة الديوان مادامت هذه الأندية تتلقى دعماً حكومياً من الهيئة وهذا لا يخالف ما ورد بالقانون 5 لسنة 2007.

كما ناقشت اللجنة قانون الاحتراف سواء الجزئي أو الكلي حيث أفادت الهيئة بأنه تم وضع اشتراطات لتحويل الاحتراف من جزئي الى كلي مع وضع ضوابط محددة لذلك، وهنا سيترتب على ذلك زيادة الاعتماد المخصص للاحتراف من 12 مليوناً في ميزانية 2013/2012 الى أكثر من ذلك.

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان سبب تأخر إقرار الميزانية العامة للدولة تتحمله الحكومة لأنها ترسلها غير متكاملة.

وانتقد عبدالصمد في تصريح للصحافيين وزير المالية مصطفى الشمالي الذي حقل مسؤولية تأخر إقرار الميزانية لمجلس الأمة، لافتاً الى ان الميزانية التي أرسلت غير مكتملة لتأتي الحكومة أثناء موعد دراستها من قبل اللجنة بإرسال تعديلات إضافية عليها وهو ما يؤخر رفع التقرير بشأنها للمجلس.

وقال عبدالصمد ان الحكومة مازالت ترسل التعديلات الواحد تلو الآخر، مؤكداً ان الزيادات التي أقرت مؤخرًا لم تتضمنها الميزانية الى الآن وسبق ان أبلغت وزير المالية بأنه لا توجد اعتمادات للزيادات المقترحة مما



عدنان عبدالصمد